

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح

قوله بلغ اسماؤه بعض الفقهاء الفوارين وهو لغة الضم والوطى وشراعتهم ان يكون
على اللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد جاز في الوطى لصحة نفيه عنه ولا استحالة ان يكون
فيه ويكنى به عن العقد لا استباح ذكره كقولهم لا يكنى به عن غيره وادواته
كمنه وجا غيره دل عليها خبر حتى تدق سلسلة في الزاني لا يكنى الا زانية بناء على
ان الزمة رضي الله ان المراد لا يطاء دل عليها البيهقي وقيل عليه وقيل حقيقة
منكم حدث بالعقد كذا في امره لم تثبت مما هو عليه من النكاح

والكثرة في صحة النكاح

بعضهم كماله بعضهم لصحة من المهر في ان
صحة المهر لا يملكه الله عليه وسلم امره والعبادة انما هي من الشارع
باب ان قصد به طاعة من ولد صالح او عفاف فهو من عمل الآخرة وثواب
سليم وصحة اليه المأوود في ذلك ان تقول ان يريد بنفي المهر فليكن
مطلعا فاقرب او انه لا ثواب فيه مطلقا بعيدا فمخالفة لقاعدة

في نفي ثوابه وثواب ثرائه كديث اياتي اجنا شهوة وله فيها
ثواب وحديث حتى ماتت في امرها ثوابا فليكن من سبب ثوابه
في نفي ثوابه ثوابه بهذا ينظر في قوله المصنف الا فهو مباح والماصل

في نفي ثوابه ثوابه في فعله ولم يوجب منه حارفة او لم يسر له وقصد به طاعة
في الآمال والكد والكثرة في غير كاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة قطعية مطلقة
في نفي ثوابه المتعلقة بحال الباطنة التي لا يطلع عليها المرء الا من له

في عدد الزوجات ما لم يوسع لغيره ليحفظ كل ما لم ينفذ غايته عند حاجة العدة
في الكثرة ما بل هو جها عن النكاح قلت في نكاحه من البطالة
في نفي ثوابه الى الفواحش فافضل هنا ينفق فافضل مطلقا وجميع خبرا فثبوت الله فافضل النساء

في نفي ثوابه بنوا من النكاح كانت من النساء
كذلك فمن يعين وقتا دون وقت له النكاح هذا لم لعدم حاجته مع علم
المودة للمودى الى الفساد جارية يندفع قول الاحياء ليس لغير المصوح تشيها بالعلمين

كالمصوح انما هو المسمى على رأس الإصطلاح وقول الفقهاء انما هي من النكاح والواجب لا تنص
في نكاحه ولو طهرت هذه الاحوال بعد العقد فليكن بالابتداء او لا لقوة الدوام تروى فيه الزوجة
ما اقتضاها سياق المتن ان تلك الامكان لا ياتي

في نفي ثوابه في الامور جازية للتأنيق واليقين حاجتها للنفقة وغائنة من استباح
في نفي ثوابه من حلال النكاح ان احتاجه نكاحها والكره ونقله الاذنين

يحل على ذلك وتشتان ما بينهما ثم رأيت القاضي صرح بما ذكرته فقال ان المحلل
عليه هنا الاخذ باختیار المعطى الامام اقره عليه ما ذكره كشي قال بخلافه
ذلك بل يكفي الاخذ منه وان لم يعطه انتهى برهان فيملأه الغاء لقوله ^{فيما} فانما
في انه لا بد من نوع اختيار له في الاعطاء اذ من اخذ من مكره لا يقبل الله اخذ منه
على الاطلاق انما يقال اكرهه حتى اعطاه ويؤخذ بما تقر بان من حلف لا يكلم
فلاننا فاجبه القاضي على كلامه لا يحنث به لكن بحمله فيما فعله لداعية الاكراه
هو ما ينزل به الهجر المحرم وما الزائد عليه فيحنث به لانه ليس مكرها عليه فان
فرض ان القاضي اجباه على كلامه وان قال الهجر قبله لم يحنث ايضا لما تقر بان الهجر
بباطل لا يحنث فزعم بعضهم ان اجبار القاضي انما ينصرف ما ينزل به الهجر المحرم
حيث لم ينص القاضي على خلاف ذلك فان تعذر به وذلك لغير الصحيح يرفع القلم عنه
مع الجبر الصحيح ايضا لاطلاق في اغلاقه فتم كيدون بالاكراه كانه انطلق عليه التبا
او انطلق عليه رايه ومتعوا تنديره بالعضد للالتقاء على وقوع طلاق الغضبان قال
البيهقي واقى به جمع من الصحابة ولا يخالف لهم منهم ومنه سماه ظاهر ما لا يحل
ليطأها قبل نومه فغلبه النوم بحيث لا يستطيع رده بشرط ان لا يتمكن منه قبل ذلك
له بوجه اما الاكراه بحق كطلاق زوجتك والامتنان بقتلك اني فنتجعه وكذا فانما
القاضي للمعطل بشرط الاتي واستشكله الراعي واجاب عنه ابن الرفعة بما بينته في
شرح الارشاد كقول اكرهه على طلاق نعمة نفسه وقع لانه ابلغ في الودن وكذا اذا
المكره الاتياع لكنه ^{في} غير مكره كقوله فان ظهر قينة اختيار بان هي بمعنى كان
اكرهه على طلاق احد امرأتيه بهما فعتق او معينا فابعدا على ثلاث فوجدت وصح
او تعليق فكيف انجز او اعان ان يقول طلقت فشرح او بالعكس على وجه واحدة فقلت
او كتابة فصالح او تميز فعلق او شريح فطلق وقع لانه مختار ما الى به ويظهر ان
نية استعمال لفظ الطلاق في معناه كاف هنا وان لم يقصد الاتياع لان الشيطان
يطلق لداعي الاكراه صغرى من قصد ذلك فخلق لداعية بل هو مختار له كما انهم قوله

لا يتابع من نية غير ولا يتوثر كما في الكناية غير مراد لقوله لا بد ان يطلق لدا
الاكرام من غير ان يظهر لانه قينة اختيار البتة تنقيب له الاكراه الشرع كالحصى
فالحنث ليطأ ان رجعت اليه فوجدها حيا ايضا او تصوم من غدا فحاضت فيه او
ليبين امته اليوم فوجدها حيا منه ما يحنث وكذا لو حلف ليقتضين زيد احقه هذا
الشرع فخرج عن كفاي وحكاية الخوف لاجتماع على الحنث هنا غير صحيحة لان للطلاق مشهور
كما اشار اليه الراعي او غير كطلاق وتبعه محققوا المتأخرين كالبلقيني وغيره فافتوا بعدم
الحنث وببعضهم اقل كلامه للزنى وسياق او اخر الايمان وحث من حلف ليحصى الله وقت
ان افلم يعصا ناهوا لحلفه على المعصية قصدا ومن ثم لو حلف لا يبيع الظهور لصلواتك
والاصل لانه حيث خشيته بالمعصية اطاق بارتباطها فاصدا دخولها او دلت عليه
كما في مسألة مفارقة الغريم فان ظاهر الغضام والشاحنة فيما انه اراد لا يفارقه و
ان احسنت بخلافه من اطلاق الاقرية فيجعل على الجان لانه الممكن منها والسابق الى الزم
ومنه ان يحلف لا يفارقه ظانا ياره فبان اعساره فلا يحنث بمفارقه ولو اراد بالوطى
بائع الحرام بتركه للخصيص كالحلف لا يفعل عامدا ولا ناسيا ولا جاهلا ولا مكرها فيحنث
قال بعضهم لو حلف لا يبيع لغير القبلة فيصالح أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد و
حنث ولم ينظر الى ان ايجاب الشيع الصلوة عليه الى امر هذه الجماعة من قوله منزلة الاكراه
انقره قال لان هذا انما هو حلف يتضمن الحث على الفعل لأجل الحلف كالمسألة المذكورة
ومسئلتنا الخلف فيها يتضمن منع نفسه من الفعل لأجل الحلف فيقولوا بان الاجاب
الشرعي فيه من قوله منزلة الاكراه بصر حوازه لا آثاره فانما هو حلفه فحنثا وحث و
ان كان فراقه له واجبا ولم يظهر للاسوة لله اذ من كلامه متناقض انتهى وفيه الفرق
بين الحث والمنع نظر لان الشارع كما منع من الفعل الذي حث نفسه عليه في الاول كذلك
بالفعل الذي منع نفسه منه الثاني فهو مكره فيها وقد يفرق بان الاول فيه اثبات وهو لا يفرق فيه
فان يتناول اليمين جميع الاحوال بالضرر الثاني فيه نفي وهو لا يفرق لان الفعل كالنكاح اثباتا
ونسبا فيه الحلف على كل جزئية من جزئيات المفارقة بالمطابقة فنصارى الفاعل المعصية

في الزقاق العرقي من الكلاسة وقبره لأخطاه فترك
 معبودا بالزيادة ولت تشاء أهل الأفاق بوقائه كثر
 فيها وفيما والأها من التولي بنوع والعويل والنجي و
 الأكتف واشتد الفاق وهو بذلك والحقيق فيك
 وظل من الأولاد سبعة عشر كرامتهم العزير صاحب
 معرو ولا فضل صاحب دمشق والظاهر صاحب حلب
 وغيرهم وبنات ولحق فانت ولده العزير فانه ولقد
 دمشق ومعته المثل العادل بونير قنار دمشق
 وحاضره لا فضل في از المسكن على الفضل وفيه دمشق
 ودخلها العزير هو وعنه العادل ثم رجع العزير إلى مصر
 وأقام العادل بدمشق واستولى عليها وأخرج منها الأولاد
 ابنه صلاح الدين وأعطى الفضل من جدهم هذه العادل
 نأقا بعد أن أخذها بالسيف في سنة ثمان مائة
 وخمسة مائة فزالت الفريخ بروت ثم ملكوها بغير حيلة وفي
 سنة اربع وتسعين جاء الخن بوقات طعت كين وملا من
 السلطان صلاح الدين وكان صاحبها بين وتلك من
 بغير ولده اسماعيل فظلم وغشم وأساة السيرة ودار الحلف
 ولحق نفسه بالهادي ولم تزل له امر في سنة خمسين وسبعين
 وتسعين وخمسة مائة مات العزير في دار لفرع الفضل وقبضه
 في مصر وملكه لأبيه ابنه العزير وكان والده صبيعا
 وصلاح الفضل انما كان في دار الفضل بمصر ورا قبل
 الدمشقي معاصرها ويا لفرع الحواظر وفي كل ربيع
 في داره كان يجمع إليه من كل ربيع وعنه
 في داره كان يجمع إليه من كل ربيع وعنه
 في داره كان يجمع إليه من كل ربيع وعنه

وخمسة مائة والفضل ولحق الظاهر بصرى فظاهر دمشق
 قد صعدوا عليهم فندقا من عندهم إلى يدو خوفا من كسبه
 عنهم العادل وعظ العادل بدشق ولقد غزا العادل
 على مجده ويذكر المسلمون بحمد الفريخ من بعضهم بعضا
 ثم رجع إلى قوق الشفاء وأخذ كراكم والده باربع مائة
 الف دينار فتمتع بها في دار الفضل في مصر فاسترجع العادل
 في طلبه وتبعه فالحقه عند العزير وهذا الكرادل صاحب
 وقد ملكها الظاهر فجمع الفضل في مصر ثم سأل
 العادل في ذلك الكرام لم يصبر فغلبه اليها ثم رجع الفضل
 والظاهر إلى محاصرة دمشق سنة سبع وتسعين وخمسة مائة
 وفيها المعزير عيسى في العادل دافعوا عليها وبقى المصار
 شبرا ثم وقع الخلاف بين الاخوين المذكورين وقد خلا عن مسو
 ثم مات الظاهر في سنة ثمان مائة وتسعين وخمسة مائة في محراب
 الخيرة خارج دمشق وماتت معه في دمشق ودفن في القلعة
 ثم نقل من القلعة بعد اربع سنين إلى تربة العادل في مصر
 ودفن بها وملك العادل من الأولاد اثني عشر كرامتهم
 الكرام محمد رضا صاحب مصر والعظيم عيسى صاحب دمشق
 والاشرف موسى والكنا صرداود وغيرهم ولت ملك
 المعظم دمشق اقتصر في تربية تربية قلعة الطور وقلعة
 تين ولانيس ثم أسوان القديس في اول سنة ستين
 خوفا من استيلاء الفريخ عليه وصدر اليه فقصده فخذ
 التخصيص عليهم في هذه السنة في ذلك بالجزيرة وكان العادل
 هذه المعظرة أسوارها من بعض البلدان فتمت في داره
 إهابا أعاد المعظرة في دمشق ولت ملكها في مصر
 في داره كان يجمع إليه من كل ربيع وعنه
 في داره كان يجمع إليه من كل ربيع وعنه